جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الآداب
قسم الجغرافية

المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

بحث قدمة الطالب

امير نعمان عبد الرزاق

الى مجلس قسم كلية الآداب / جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في آداب جغرافية

بأشراف:

أ . م . د . صبرية علي حسين العبيدي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا
كثيرا ونساء ۚ ﴾

صدق الله العلي العظيم

النساء : ١

الاهداء

الى الرسول الأعظم خير البشرية محمد (صلى الله علية واله وسلم)

الى الأرواح التي دفنت تحت التراب (شهداء العراق الابرار)

الى من وقف الى جانبي وتعب من اجل سعادتي (ابي)

الى من سهرت الليالي واحضنتني ولم تبخل علي (امي)

الى الورود البهية الذين قاسموني حنان الوالدين (اخواتي واخوتي)

الى ظلالي الذين لا يتركوني (أصدقائي الأعزاء)

الى الذين جعلوا من الضعف قوه (اساتذتي الكرام)

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والثناء لله رب العالمين . . . . والصلاة والسلام على سيد الخلق

وخاتم الرسل سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين المنتجين . . .

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث نحمد الله عز

وجل على نعمته التي من بها علينا فهو العلي القدير فالية ينسب الفضل كله

في اكمال هذا العمل . واني أتوجه الى اساذتي الدكتورة (صبرية علي

حسين) بالشكر والتقدير التي لن تفيها أي كلمات حقها فلولا مثابرتها

ودعمها المستمر ما تم هذا العمل وبعدها الشكر موصول لكل

اساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في كل مراحل دراستي حتى اتشرف

بوقوفي امام حضراتكم اليوم .

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ب
الاهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرست المحتويات	ه - و
المقدمة	١
المبحث الأول **الاطار النظري للمبحث**	٢-٥
١- مشكلة البحث	٢
٢- فرضيات البحث	٣
٣- هدف البحث	٣
٤- منهجية البحث	٤
٥- حدود البحث	٥
٦- هيكلية البحث	
المبحث الثاني **مفهوم المشكلة السكانية وانواعها في الوطن العربي**	٦-١٧
١-مفهوم المشكلة السكانية	٦
-ظاهرة التحضير والنمو الحضري	٧-٨
٢-أنواع المشكلة السكانية في الوطن العربي	٩
أولا / مشكلة الخصوبة غير المنتظمة	١٠
ثانيا /مشكلة وفيات الأطفال الرضع	١٢-١٣
ثالثا /مشكلة البطالة	١٤
١-أنواع البطالة ٢-أسباب البطالة ٣- اثار البطالة	١٥
رابعا /مشكلة الهجرة الوافدة نحو المراكز الحضرية والسكن العشوائي	
أولا/الهجرة الوافدة	١٧
المبحث الثالث **الزيادة السكانية وعلاقتها في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**	١٨-٣١
الزيادة السكانية /النمو السكاني	١٨-١٩
أولا /حجم سكان الوطن العربي	٢٠-٢١
ثانيا / عناصر الزيادة السكانية (النمو الطبيعي) في الوطن العربي	٢٢-٢٣
ثالثا /نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الوطن العربي	٢٤
رابعا / التركيب العمري للسكان في الوطن العربي	٢٥

خامسا / التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي	٢٦
سادسا / المتغيرات الديموغرافية ومدى ارتباطها بالمستويات الغذائية والبيئة و التعليمية والداخل في الوطن العربي	٢٧
٢)علاقة المؤثرات السكانية بالتنمية الاقتصادية	٢٨-٢٩-٣٠-٣١
المبحث الرابع **متطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي**	٣٢-٤٤
-مفهوم التنمية الاقتصادية	٣٢
-عناصر التنمية	٣٣
ا-الموارد الطبيعية	٣٣
ب-الموارد البشرية	٣٤
ج-راس المال المادي	٣٤
د-التكنولوجيا	٣٥
ه-تكنولوجيا المعلومات التنمية	٣٦
-استراتيجية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي	٣٧
أولا /دور القطاع الزراعي	٣٨
ثانيا /دور القطاع الصناعي في التنمية	٣٩
ثالثا /دور الدولة في عملية التنمية	٤٠-٤١
-الأداء التنموي للدولة في الوطن العربي	٤٢
ا-تبريد الموارد	٤٢
ب-قصور أداء التنمية البشرية	٤٢
ج-الفقر وانحراف التوزيع	٤٣
د-التخلف العلمي والثقافي	٤٣
هـ-سوء الإدارة الاقتصادية	٤٣
و-التعبية المتعددة الوجوه	٤٣
-الاستنتاجات	٤٦
-التوصيات	٤٧
-قائمة المصادر والمراجع	٤٨-٤٩
-المطبوعات الحكومية	٥٠

المقدمة:

يعد المتغير السكاني من ابرز الظواهر الجغرافية عرضة للتغيير و التبديل ، والتطور، فضلا عن علاقة التأثير المتبادل مع الظواهر الأخرى لذلك كانت دراسته وتحليله ضرورة علمية أساسية في الدراسات الجغرافية وقد اتسع مضمون جغرافية السكان اليوم الى سلك اتجاهات حديثة تواكب التطورات العالمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية المحاضرة من خلال الغموض في المشكلات السكانية ناجمه من الحجم السكاني المتزايد والذي اخذ يحتل أهمية بالغه في الدراسات الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية اذ اخذ المختصون يتسابقون في تغطية عناصر تلك الزيادة وتقويم نتائجها وتحليلها وتشخيص مشكلاتها ومعالجتها ولعمل الاهتمام المتزايد بالدراسات السكانية يعود الى تلك الزيادة الكبيرة في اعداد السكان كونها المحور الأساسي الذي تدور حوله الكثير من الدراسات وفي مختلف المجالات وهذه الدراسات تعد ذات أهمية خاصه في عمليات التخطيط فوضع السياسات الاقتصادية و الاجتماعية يتطلب معرفة تامه بالسكان كونها يمثلون العنصر المتغير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وان المشكلات السكانية تختلف من قطر لأخر وعلى الرغم من هذا الاختلاف فأنها تنبع من أسس عدة فالاطار العام لهذه المشكلات يتكون من خلال وضع السكان في بيئتهم الجغرافية .

المبحث الأول

الاطار النظري للبحث

١-مشكلة البحث

٢- فرضية البحث

٣-هدف البحث

٤-منهجية البحث

٥-حدود البحث

٦-هيكلية البحث

المبحث الأول

-الاطار النظري

يتناول هذا المبحث الاطار النظري للدراسات اذا حددنا المشكلة والفرضيات وهدف الدراسة ومسوغاتها ثم الحدود الزمانية والمكانية والخصائص و الجغرافية العامة و المفاهيم الأساسية و الدراسات المسابقة .

١- مشكلة الدراسة:-

تتحدد مشكلة كل دراسة بشكل عام فيما تثيره هذه الدراسة من قضايا لم يتطرق اليها الباحثون من قبل في ظروفا مماثلة سواء من حيث طبيعة موضوع الدراسة او طبيعة هذه القضايا وتناولها منهجيا وبعد تحديد مشكلة الدراسة أولى خطوات البحث العلمي العملية فهو تحويل الموضوع العام الى سؤال او مشكلة قابله البحث .[١] وفي هذه الدراسة يمكن ان تصاغ المشكلة الرئيسية للدراسة بالتساؤل الاتي:-

(هل حصل تغيير في الخصائص الديموغرافية للسكان في الوطن العربي ؟ وما اثارها في المشكلات السكانية في الوطن)

٢-فرضية البحث:-

يقصد بالغرض العلمي بانه حل مقترح لمشكلة الدراسة وهذا الحل يصوغة الباحث صياغة واضحة دقيقه بحيث لا تعطي اكثر من معنى واحد ولا تتضمن اكثر من علاقة واحدة .

١- ١- محمد خميس الزوكة ، جغرافية الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية للطبع و التوزيع ،الإسكندرية ٢٠٠٧ ،ص٨٨.

ويعد الغرض العلمي نوع من التعميم او مسالة نظرية او إجابة محتملة ليست مؤكدة بل نتطلب الدراسة للتأكد من صحته لذا فان فرضية الدراسة الرئيسية يمكن تحديدها كالاتي :وهي (هنالك تغيير واضح في الخصائص الديموغرافية للسكان في الوطن العربي خلال فتره الدراسة وكان له اثر في بروز العديد من المشكلات السكانية في البلاد) ولما كانت الفرضية الرئيسية لا يمكن تفسيرها الا من خلال فرضيات فرعية فان الفرضيات الثانوية تمم صياغتها بالشكل التالي:

١) لقد حصل تغيير في عدد السكان ونموهم خلال مدة الدراسة .
٢) تباين توزيع السكان في الوطن العربي .
٣) هناك اثر واضح وكبير للخصائص الديموغرافية في الوطن العربي.
٤) بروز العديد من المشكلات السكانية في منطقة الدراسة.

٣-هدف البحث:-

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تغير الخصائص الديموغرافية للسكان في الوطن العربي ،اذ ان دراسة تغير حجم السكان وتحديد المعدلات السنوية التي تعود اليه سوف تكشف واقع التغيير وتباينه بين الوحدات الإدارية في الوطن وبالتالي اثر هذا التغيير في الخصائص الديموغرافية مما يؤدي الى حدوث مشكلات سكانية في العالم نتيجة لهذا التغيير ومن الأهداف التي تسعى الى تحقيقها هذه الدراسة الاتي :-

١-الوقوف على اهم التغيرات التي طرأت على الواقع الديموغرافي في الوطن العربي خلال مدة الدراسة المتمثلة بنمو السكان وتوزيعهم وتركيبهم .

٢- التعرف على النمو الحضري واتجاهاته خلال مدة الدراسة .

٣- دراسة التغير في التركيب العمري والنوعي في منطقة الدراسة خلال مدة الدراسة .

٤-التعرف على اهم المشكلات السكانية التي يعاني منها الوطن العربي .

٥- توضيح طبيعة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمشكلات السكانية.

٤-منهجية البحث :-

تم اعتماد المنهج العام في الجغرافية القائم على التحليل والتوزيع و الربط.

٥- حدود البحث:-

يقع الوطن العربي في نصف الكرة الشمالية بين قارات العالم الثلاث اسيا و افريقيا و اوربا وتشغل أراضيه مساحه واسعه في قارتي اسيا وافريقيا ويشغل كتلة عظيمة من اليابسة اذ تتجاوز مساحته (١٤ مليون كيلومتر مربع) يقع منها (٢٨%) في جناحه الاسيوي و (٧٢%) في جناحه الافريقي .

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢ جنوبا و٣٧ شمالا وبين خطي طول ١٧ غربا و ٦٠ شرقا ويحده من الشمال البحر المتوسط وجبال زاكروس وجبال طوروس ومن الجنوب يحده المحيط الهندي وبحر العرب و الصحراء الكبرى ومن الشرق يحده مرتفعات زاكروس و الخليج العربي وخليج عمان ومن الغرب يحده المحيط الأطلسي .

٦-هيكلية البحث :-

تكونت الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث ، تناول المبحث الأول منها الاطار النظري للدراسة ، اما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم المشكلة السكانية واسبابها في الوطن العربي ، اما المبحث الثالث فقد تناول الزيادة السكانية وعلاقاتها في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، اما البحث الرابع فتناول متطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ومن ثم الوقوف على اهم المعالجات و المقترحات التي من شانها ان تخفض اثر تلك المشكلات على السكان في منطقة الدراسة ومن ثم التوصيل الى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي خلصت اليها تلك الدراسة.

المبحث الثاني

مفهوم المشكلة السكانية واسبابها في

الوطن العربي

١- مفهوم المشكلة السكانية

٢- أسباب المشكلة السكانية في الوطن العربي

المبحث الثاني

مفهوم المشكلة السكانية أنواعها في الوطن العربي

١-مفهوم المشكلة السكانية :-

-المقدمة :-

تعد مشكلة السكان هي القاعدة التي تنبثق منها جميع المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية اذ تظهر بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية و انخفاض مستوى المعيشة وقد انعكس تزايد السكان على النمو العضوي أيضا اذا ارتفعت نسبة التحضير وبرزت مشكلات كثيره ظلت المدن تعاني منها كالاكتظاظ السكاني وحدوث أزمات مثل ازمة السكن وانتشار الاحياء المتخلفة واختناق الشوارع وافتقار المدن الى الخدمات الصحية و الاجتماعية وحدوث بعض الفجوات في توزيع الخدمات بين الأرياف والمدن وكذلك الانفاق على التعليم وعلى مرافق الحياة الأخرى وهنالك العديد من الدول في العالم سواء كانت غنية ام فقيرة تعاني من مشكلات سكانية متباينة الأثر وتحتاج الى وضع الخطط و الحلول الجغرافية المرتبطة بالخصائص الديموغرافية المتمثلة (بالخصوبة و الوفاة و النمو و التركيب العمري و النوعي ومعدلات الاعالة وتباين معدلات النشطين اقتصاديا وارتفاع معدلات البطالة) اما المشكلات الجغرافية فتبدو من اختلاف الكثافات السكانية وانماط توزيعها فضلا عن التحضير و النمو الحضري في منطقة الدراسة .[١] وتأسيسياً على ما تقدم فان الوطن العربي يعاني من العديد من المشكلات السكانية والتي سوف نتطرق اليها وعلى النحو التالي :-

١- صبرية علي حسين العبيدي،تحليل مكاني للحقائق الديموغرافية واثارها في المشكلات السكانية في محافظة القادسية للمدة ١٩٩٧-٢٠١٥ ، أطروحة دكتورة جامعة الكوفة، كلية التربية ، ٢٠١٦ ، ص١١١.

أولا/ظاهرة التحضر والنمو الحضري

يعد البحث في الخصائص الريفية و الحضرية هاما من عدة نواح ،فالمعلومات المتعلقة بمستويات واتجاهات نمو السكان الحضر والريف تمكن القائمين بالتخطيط ورسم السياسات من تشخيص الأنماط المنتظمة وبالتالي فهم عملية التنمية على افضل وجه وتعد هذه البيانات ضرورية أيضا بالنسبة لصناعة القرار في مساعدتهم على توقع ظهور المشكلات المرتبطة حتما بتحولات اجتماعية رئيسية مثل التحضر ونمو المدن الكبرى كالازدحام و الضوضاء والمناطق المتخلفة في المدينة و الاعتلال الصحي و الشعور بالعزلة و الاغتراب و التهميش ومظاهر القلق و الاضطراب الاجتماعي و النفسي فضلا عن تلوث البيئة [١] .

ويعرف التحضير بانة مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن ويتضمن مفهوم التحضر عنصرين تعدد محاور التمركز وزيادة حجم الكثافة البشرية الامر الذي يؤدي الى ارتفاع نسبة السكان في المدن [٢] ،ويعرف أيضا بانه الإقامة في مراكز الحضر التي تزايدت واتسعت مساحتها بتأثير انتقال وهجرة سكان الريف اليها وبالتالي تحولهم الى سكان حضر [٣] ، وقد حددت دائر المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتباره العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن او المناطق الحضرية ويمر العالم اليوم بمرحلة انتقال حضري كبير لا تشبهه أي محاولة ماضية في التاريخ وهذا التغيير ذو مضامين واسعه سواء للرفاه البشرية ام للبيئة ويحدث هذا التغير الحضري السريع جدا في الدول النامية اذا تنمو المجتمعات الحضرية بمقدار (٣.٥%) سنويا بمقارنة باقل من (١%) في الدول الصناعية.

٢- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافية (دراسة السكان)ط١ ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ ص٢٣١.

٣- عبد الاله أبو عياش ، اسحق يعقوب القطب ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية وكالة المصبوعات ،الكويت ١٩٨٠ ،ص١٢٣.

٤- محمد خميس الزوكة ، جغرافية الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية للطبع و التوزيع ،الإسكندرية ٢٠٠٧ ،ص١٠٧.

اما ظاهرة النمو الحضري : والتي يقصد بها نمو المدن سكانيا وعمرانيا ووظيفتها وخدميا [١] أي هو الزيادة في عدد السكان الحضر الناجمة من عاملين اساسين هما الزيادة الطبيعية في سكان المدينة و الهجرة اليها من الريف المجاور و المدن الأخرى وعموما يعد تصنيف السكان الى الحضر و الريف ذات أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية السكانية وذلك اما يتبع هذا التوزيع من تباين في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الديموغرافية وقد اختلف و الباحثون كما اختلفت الدول في وضع أساس او معيار يصنف على أساسه السكان الى حضر وريف فبعضهم اتخذ الحجم السكاني للمستوطنة بوصفة معيارا ومنهم من اتخذ الكثافة السكانية وبعضهم اتخذ خصائص المنطقة معيارا للتميز بين الحضر و الريف [٢] وغير ذلك من المعايير مثل المهنة و السلوك وشكل المستوطنة و المعيار الإداري وفي العراق يستعمل المعيار الإداري للتمييز بين الحضر و الريف فالحضر هو كل ما وقع داخل حدود البلديات في المحافظات و الوحدات الإدارية و الريف هو كل ما وقع خارج حدود البلديات ومن البديهي ان خصائص السكان في الحضر تختلف بشكل كبير عنها في الريف ان صورة التوزيع الجغرافي البيئي للسكان في العراق تتصف بالتغير الدائم فما يكسبه الريف من سكان جدد عن طريق الزيادة الطبيعية يمكن ان تمتص نسبة كبيرة منه المناطق الحضرية على شكل هجرات من الريف الى الحضر اما تمتع به المناطق الحضرية من فرص الاستثمار واتساع فرص العمالة و النمو الاقتصادي و يطلق على المستوى الذي يميل الية المجتمع من تحضير (درجة التحضر) ويقصد بها عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين الف نسمة الى مجموع سكان الدولة.

١- يحيى عبد الحسن فليح ، النمو الحضري واثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة دراسة في جغرافية المدن رسالة ماجستير (غير منشورة)جامعة القادسية ، كلية الآداب ٢٠٠٨ ، ص١١.

٢- عبد الرزاق البطيحي ، عادل عبد الله ،جغرافية الريف ،مطبعة جامعة القادسية ١٩٨٢، ص١٢-١٣.

ثانيا/

-مشكلة الخصوبة غير المنتظمة ووفيات الأطفال الرضع

تعد مشكلة الخصوبة غير المنتظمة ووفيات الأطفال الرضع من المشكلات السكانية المهمة التي تعاني منها الوطن العربي بشكل عام لذا ستقف على اهم أسباب تلك المشكلات واثارها على الوطن العربي وعلى النحو الاتي:-

أولا/مشكلة الخصوبة غير المنتظمة:-

تعد ظاهرة الخصوبة السكانية احد اهم القضايا السكانية التي اعصاها الانسان منذ القدم وحتى اليوم عناية كبيرة بوصفها محورا أساسيا في الدراسات الجغرافية اذ اعتنت دول العالم كافة بدراسة الخصوبة و الموضوعات المتعلقة بها لما لها من اثر فعال في خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فقد اصبح من الأمور المسلم بها ،ان اية امه من الأمم تروم الرقي لابد لها من إيجاد نوع من التوازن بين مواردها الاقتصادية ومواردها البشرية ويمكن تعريف الخصوبة بانها ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني ويعبر عنها بعدد الولادات الحية و القدرة على الانجاب و الخصوبة الفعلية او الانجاب (Fertility) هي غير الخصوبة الحيوية او الكامنة او الفسيولوجية (Fecundity) فالخصوبة الفعلية هي الانجاب الحقيقي مقاسا بعدد المواليد الفعليين الذين ولدوا احياءً و الخصوبة الكامنة هي القدرة على التولد بغض النظر عن كون الفرد متزوجا ام لا مما يعطيه صفه الانجاب او العقم وبعبارة أخرى هو العدد الأقصى للذرية الذي يمكن نضريا ان يتحقق خلال مده محددة [١].

١- رعد مفيد احمد الخزرجي ،الخصب السكاني وتحلله المكاني في محافظة ديالى ،أطروحة دكتوره غير منشورة ،كلية التربية الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٧ ،ص٤.

ثانيا /مشكلة وفيات الأطفال الرضع :

يعد مقياس الوفيات الرضع من اهم المؤشرات التي تلخص المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدولة و مستوى المعيشة بصفة عامة كما انه يأتي في طليعة المقاييس المستخدمة للوقوف على الحالة الصحية في أي مجتمع سكاني وهو من مقاييس المستخدمة لمقارنة المستوى الصحي و الاجتماعي بين المجتمعات السكانية وتطوره خلال سلسلة زمنية محدده[١] وتخطى دراسة معدلات وفيات الرضع بأهمية كبيرة لأنها تمثل نسبة عالية من مجموع الوفيات حتى في اكثر الدول تقدما كما انها تمثل انعكاسا للحالة الصحية العامة وبخاصة صحة الام و الطفل [٢].

كما ان معدل الوفيات بين الأطفال الرضع يمثل احد المقاييس لمستوى الرفاهية وهو بعكس قدرة المجتمع على انتاج افراد جدد لذا تسعى البلدان المتطورة الى تقليل نسبة وفيات الرضع باستمرار وذلك من خلال امتلاكها ظروف سكن جيدة وتغذية افضل و التعليم و العناية الصحية وعموما يمكن تعريف الوفاة طبيا بانها توقف الحياة وانقطاعها او توقف أعضاء الجسم عن أداء وظائفها الحيوية و الذي يعد نهاية لكل الفعاليات الحيوية التي يمارسها الكائن الحي دون احتمال الشقاء[٣].

١-حسين جهاد حمد البياتي ،التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة صلاح الدين رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ،جامعة تكريت ٢٠١١ ،ص٣٢.

٢-عباس فاضل السعدي ،سكان العراق دراسات في اسسه الديموغرافية وتطبيقاتها الجغرافية بغداد ،٢٠١٣ ،ص١٤٤-مصدر سابق .

٣-صباح حسن علي بقر الشام ،التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المحلية في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٦-٢٠١٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة ،٢٠١١ ،ص١٦.

اما المفهوم الديموغرافي للوفاة فهو انسحاب عضوية المتوفي من المجتمع وهي ثاني العمليات الحيوية (الولادات و الوفيات) وهي ظاهرة بيولوجية حضارية بفعل الأسباب التي تعود اليها من امراض وحوادث ولا يتوقف تأثير الوفاة ديموغرافيا على حجم السكان بل يتعداه الى جملة خصائصهم لا سيما ما يتعلق بالتركيب النوعي و العمري [١]اما معدل وفيات الأطفال الرضع فيقصد به المواليد الذين لم يتجاوز العام الواحد من أعمارهم وعلى الرغم من ان الرضاعة قد تستمر لمدة عامين الا ان التعبير هنا يحدد الرضيع بمن لم يتم عامله الأول ومن المعروف ان اكثر الفترات التي تظهر فيها معدلات الوفيات الأطفال ممن هم اقل من شهر ومعدلات وفيات الأطفال الرضع للذكور تكون اكثر ارتفاعا من الأطفال الرضع الاناث ومن يكونون اكثر عرضة للموت بعد ولادتهم مباشرة بمجرد تعرضهم للأمراض ويمكن استخراج هذا المعدل عن طريق المعادلة الاتية :-

$$\text{معدل الوفيات للأطفال الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للاطفال اقل من سنه}}{\text{عدد المواليد الاحياء خلال نفس السنه}} \times ١٠٠٠$$

ويعد معدل وفيات الرضع اهم المؤثرات التي تلخص المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ومستوى المعيشة بصفة عامة للمجتمع.

١-المصدر نفسة ،ص١٦-ص١٧.

ثالثا /مشكلة البطالة :

تعد البطالة من اخطر المشاكل واكبرها التي تهدد استقرار الأمم والشعوب وتختلف حدتها من دولة لأخرى فالبطالة تعد السبب الرئيسي للفقر و الانحراف وعدم الاستقرار السياسي اذ تشكل تحديا للنمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية و التنمية البشرية المستدامة وتعد البطالة من اخطر المشكلات التي يواجها مجتمعنا في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب لكونها تشكل هدرا لعنصر العامل البشري ولا سيما فئه الشباب القادرة على العمل و العطاء مما يترتب على ذلك من اثار سلبية تنبئ بمخاطر اقتصادية واجتماعية وخيمة.

وتعد مشكلة البطالة احد التحديات الكبيرة التي تواجه معظم دول على حد سواء المتقدمة والنامية مع وجود اختلافات جوهريه في الأسباب و النتائج وتمثل البطالة باعتبارها مشكلة أساسية وظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات والبطالة كما يقول سقراط أساس الفساد لأنها تبلد الذهب وتضعف الصحة وفي هذا الصور تواجه دول العالم هذا المشكلة مهما كانت مستويات تقدمها ومهما اختلفت أنظمتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية [١].

وتبرز البطالة كمشكلة ويزداد تأثيرها في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الإعالة[٢] ، وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف البطالة : على انها تشير الى عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته علية في مهنة تتفق مع استعداده نظرا لحالة سوق العمل وفي التعريف الشائع للبطالة الذي اوحت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على ان العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فرق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده.

١- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المشكلات الاجتماعية دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٠-٢٢١.

٢- عبد الرضا مطر الهاشمي ، الاثار البيئية للنمو الحضري في مدينة الديوانية ، أطروحة دكتوره (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية، ٢٠٠٧ ، ص١٩٣.

١) أنواع البطالة:

تأخذ البطالة اشكالا متعددة طبقا لمسبباتها ، ويمكن التمييز بين الأنواع الرئيسية للبطالة التي من أهمها ما يأتي :-

١- البطالة الهيكلية .
٢- البطالة الدورية .
٣- البطالة الموسمية .
٤- البطالة المقنعة .

٢) أسباب البطالة:

لقد تنوعت الأسباب التي اثرت في ظاهرة البطالة في منطقة الدراسة اذ أسهمت تلك الأسباب في زيادة هذه الظاهرة ويختلف تأثير كل منها وهي على النحو الاتي:-

١- الهجرة الوافدة.
٢- معدل النمو السكاني.
٣- نسبة الامية.
٤- نسبة سكان الريف.
٥- نسبة سكان الحضر.
٦- الغاء سياسية التعيين المركزي للخريجين.

٣) اثار البطالة:-

ان الظاهرة البطالة اثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية فضلا عن اثارها النفسية وغالبا ما تقترن ظاهرة البطالة بانخفاض المستوى الاقتصادي وظهور المشكلات الاجتماعية وسوء التغذية و الامية وعدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية [١].

لذا يمكن تقسيم اثار البطالة الى ما يأتي:-

أولا/ الاثار الاقتصادية :- ومن اهم هذه الاثار هي:-
١- الفقر.
٢- انخفاض حجم القوى العاملة.
ثانيا/ الاثار الاجتماعية.

١- عهود جبار عبير،البطالة ومشكلاتها بين النظرية و التطبيق،دراسة ميدانية في مدينة بغداد ،مصدر سابق ص٢١٨،مجلة البحوث التربوية و النفسية، العدد(٤٠)،٢٠١٤،ص٢١٦.

رابعا/مشكلة الهجرة الوافدة نحو المراكز الحضرية والسكن العشوائي.

تشكل مشكلة الهجرة الوافدة وعلاقتها بالسكن العشوائي ظاهرة شهدتها مجتمعات ودول غربية وعربية، وعرفت بأسماء عديدة تدل جميعها على نمط معين من المساكن التي شيدها المهاجرون بطريقة ذاتية غير خاضعة للمعايير القانونية والمعمارية وقد نمت هذه المناطق العشوائية بسب ارتفاع معدلات التحضر وحركة الهجرة السريعة، وقد عرفت بأسماء مختلفة كالأحياء القصديرية والعشش والصرائف.

وتعد مشكلة السكن العشوائي من المشكلات المهمة التي تعاني منها لبلدان النامية بشكل عام الوطن العربي بشكل خاص كبير بعد سقوط النظام واحتلال القوات الامريكية للعراق. اذ ساهمت العوائل من مناطق سكناهم للعيش في مناطق عشوائية، اما المتغير الاخر فهو مما اسهم هو الاخر في هجرة العوائل و التوجه الى أماكن او مناطق تقع على اطراف المدن. وبهذا تتكون البنية الاجتماعية من المهجرين قسرا و المهاجرين من الريف الى الحضر مكونه بذلك هذا الطراز من البناء العشوائي .

وتأسيسا على ما تقدم سوف نتطرق الى دراسة الهجرة الوافدة بنوعيها سواء كانت هجرة قسرية او هجرة من الريف الى الحضر وعلى النحو الاتي :-

أولا/الهجرة الوافدة:-

تحتل الهجرة مكانة مهمة في التحليل الديموغرافي كأحد مكونات نمو السكان اذ ينتج عن الهجرة وما يترتب عليها من إعادة التوزيع السكاني تغيرا في التركيب النوعي والعمري للسكان في كل من مناطق الطرد (التروح) ومناطق الجذب (الاستقرار)، وقد عرفت الأمم المتحدة الهجرة بانها شكل من اشكال الانتقال الجغرافي او المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى[١].

١-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الهجرة الداخلية من واقع بيانات التعدد العام للسكان ١٩٨٧، رقم الدراسة(٢٦)، بغداد، ١٩٨٩، ص٤.

ثانيا/ مشكلة السكن العشوائي:-

تعد مشكلة السكن العشوائي من المشاكل المهمة التي تعاني منها العديد من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة، ويعرف السكن العشوائي بانه تجمعات نشأت في أماكن غير معدة أصلا للبناء وذلك خروجا عن القانون وتعديا على أملاك الدولة و الأراضي الزراعية وفي غياب التخطيط أحيانا ثم توسعت وانتشرت وأصبحت امرا واقعا وحقيقة قائمة [١].

١-شادي نسيم جبير، المشكلات السكانية، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص٩٤.

المبحث الثالث

الزيادة السكانية وعلاقتها في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

١-النمو السكاني

٢-علاقة المؤشرات السكانية بالتنمية الاقتصادية

المبحث الثالث

الزيادة السكانية وعلاقتها في التنمية الاقتصادية في الوطن العربي:-

مقدمة:-

يتحقق سكان الوطن العربي بمعدلات نمو سكانية مرتفعة تدفع معظم المفكرين والباحثين محاولة العثور على تحليلات وتعليلات علمية لها.

وكثيرا ابدى عدد من متحدي قرار بعض دول الوطن العربي خلفهم من عمر المشاريع التنموية عن اللحاق بهذا النمو الديموغرافي السريع. اذ في المتفق علية ان معدلات النمو الاقتصادي يجب ان تكون ضعف . نسبة النمو السكاني .

ما اذا كانت سرعة نمو الاعداد سكان الوطن العربي تقارب(2.5%) فمعنا ذلك انه يجب ان يكون معدل النمو الاقتصادي (5%) ليلا يتدهور مستوى معيشة السكان، وهذا لا يتحقق نادرا في المنطقة العربية مثل الدول العربية النفطية.

والجدير ذكره، امن المسالة السكانية(الديموغرافية) لا تنحصر فقط في ارتفاع نسب نمو سكان الوطن العربي كما يعتقد البعض، وانما حقيقة الامر تتمثل في ان الوطن العربي يواجه تحديات ومشكلات سكانية لا تقتصر على الزيادة وحدها وانما ما يرتبط بها من مشكلات أخرى كظاهرة التحضير وتضخم المدن العربية ومشكلة عدم توافق أنماط توزيع سكان الوطن العربي مع الموارد و الثروات الطبيعية التي يمتلكها العرب ، ومشكلة التركيب العمري للسكان وعبء الاعالة المرتفع ، وكذلك ارتباط المعضلة السكانية بتفاوت مستويات الدخل و التعليم و الصحة والمستويات الغذائية و المشكلات البيئية الناجمة عن تزايد الضغط السكاني على ثروات البيئة الطبيعية العربية واهم المحاور التي سنتناولها خلال هذا الفصل هي أنماط التغييرات السكانية في الوطن العربي المتمثلة في :حجم السكان ، وعناصر الزيادة الطبيعية للسكان (المواليد والوفيات)[1].

١- عبدالفاتح عبدالله ،جغرافية الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع – عمان ،٢٠٠٦، ص١١٤-١١٥.

وارتباطها بفترة تضاعف السكان ، والتركيب العمري للسكان ، و التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي ، ومدى ارتباط تلك المحاور بالمستويات الصحية والغذائية و التعليمية لسكان الوطن العربي ، وتمكن أهمية دراسة تلك المحاور او المتغيرات السكانية وتحليلها في الاستدلال على حجم القوى العاملة وحجم مستهلكين واستنباط النتائج المترتبة على زيادة حجوم السكان ، وكذلك تفيد في تعميق فهمنا للعلاقة المستقبلية بين السكان وموارد الوطن العربية الطبيعية ، بالإضافة الى فائدتها عند اعداد الخطط التنموية الشاملة .

وتتطلب دراسة المحاور السابقة الذكر بيانات ديموغرافية تتوفر في سجلات التعدادات السكانية و المسوح السكانية و السجلات الحيوية التي تحوي بيانات إحصائية تتعلق بالمواليد و الوفيات و الزواج و الطلاق وسجلات الهجرة واهم مصادر بيانات السكان هي مجلدات التعدد السكاني التي يتم تجهيزها ونشرها في الدول العربية التي تقوم بجمع البيانات السكانية و النشرات السكانية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) التابعة للأمم المتحدة وكتاب السكان السنوي الصادر عن مكتب السكان التابع للأمم المتحدة ومن اهم المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تصدر منشورات ذات العلاقة بالسكان هي منظمة الفاو (منظمة الأغذية و الزراعة الدولية) [1].

١- عبد الفتاح عبد الله ، جغرافية الوطن العربي ،مصدر سابق .

١- النمو السكاني:-

يشمل:-

أولا /حجم سكان الوطن العربي :-

يميل حجم السكان الى زيادة في جميع دول الوطن العربي. فازداد حجم سكان الوطن العربي من حوالي (73) مليون نسمة سنة عام 1990 الى (120) مليون نسمة عام 1970. ليرتفع الى (220) مليون نسمة عام 1990. وقدر عدد سكان الوطن العربي في منتصف عام 2004 بنحو (317.4) مليون نسمة طبقا للنشرة السكانية السنوية الصادرة من مكتب الأمم المتحدة للسكان (popuiation preference bureau) شكل (44) ومن المتوقع ان يصل عدد سكان الوطن العربي عام 2025 الى نحو نصف مليار نسمة على افتراض ان معدل نمو سكانه سيبقى (2.3%) في العام فحاليا يحتل الوطن العربي المرتبة الثالثة (المركز الثالث) من حيث الثقل او الوزن السكاني الدولي بعد كل من الصين (1289) مليون نسمة و الهند (1069) مليون نسمة [١].

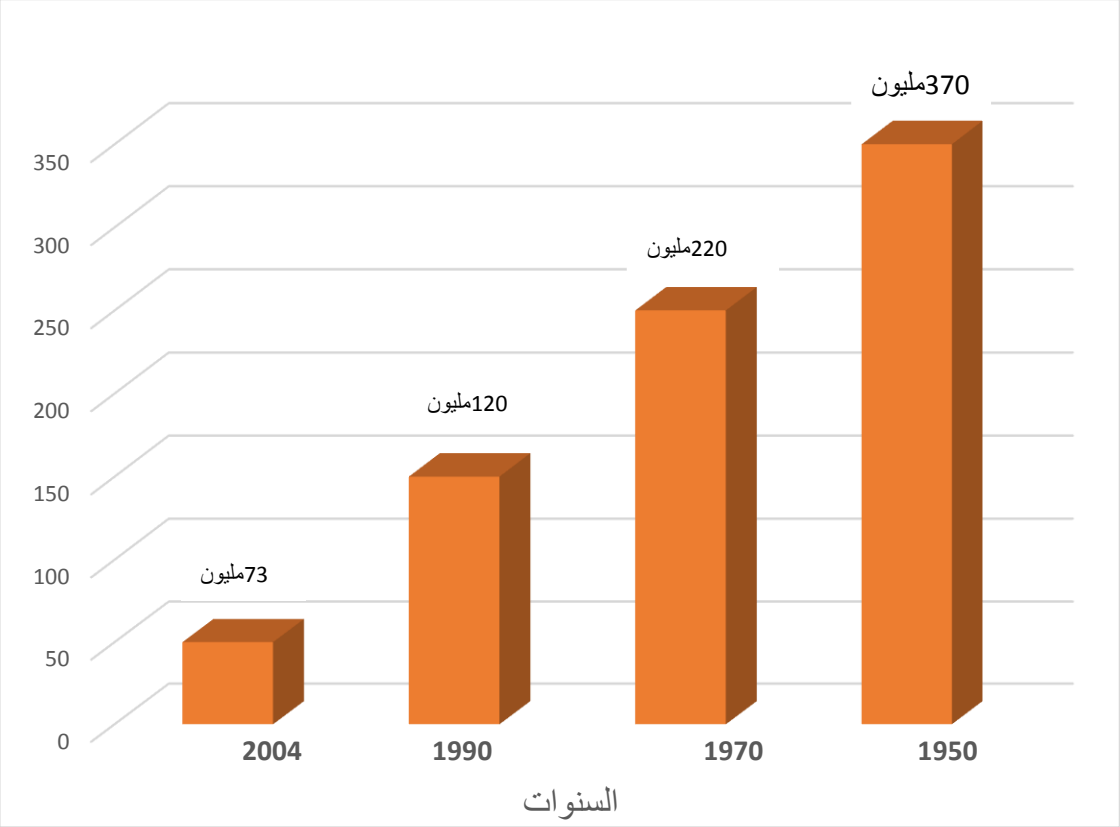

شكل(44) تطور عدد سكان الوطن العربي خلال الفترة 1950-2004م

١-عبدالفتاح عبدالله، جغرافية الوطن العربي، مصدر السابق،ص١٢٩-١٣٠.

وتتفاوت الحجوم (الاوزان السكانية) الدول الوطن العربي اختلافا بينا. فيمثل عدد سكان مصر(٧٣.٤) مليون نسمة او نحو (٢٣%) من اجمالية سكان الوطن العربي الحالي (٣١٧.٤) مليون نسمة عام (٢٠٠٤) اما بقية دول الوطن العربي فتم ادراجها ضمن خمس فئات من حيث حجومها السكانية ومن ضمن تلك المجموعات او الفئات هي مجموعة تشتمل على اربع دول عربية لا يتعدى عدد سكان كل منها (0.7) مليون نسمة وهي جزر القمر ،وجيبوتي ، والبحرين ،وقطر.

وتوجد الدول ذات الحجم السكاني المرتفع في الجناح الافريقي من الوطن العربي وهي مصر والسودان و المغرب والجزائر حيث يتراوح عدد سكانها من (٣٠) الى (٧٣.٩) مليون نسمة ويبلغ اجمالي عدد سكان دول الوطن العربي الافريقي نحو (٢٠٣.٧) مليون نسمة يمثلون (٦٤.٢%) من مجمل سكان الوطن العربي يتركزون في (٧١%) من مساحة الوطن العربي .

وبالمقابل يتركز (١١٣.٧) مليون نسمة في دول الوطن العربي الاسيوي يمثلون (٢٥.٨%) من مجمل سكان الوطن العربي ، بحيث يعيشون في (٢٩%) من اجمالي مساحة الوطن العربي [١].

١-عبد الفتاح عبد الله ، جغرافية الوطن العربي ، مصدر سابق ،

ثانيا / عناصر الزيادة السكانية (النمو الطبيعي) في الوطن العربي:

يعرف مفهوم النمو السكاني الطبيعي او نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بانها حصيلة الفرق بين معدل المواليد الخام ومعدل الوفيات الخام .

وعادة يعبر عن معدل المواليد الخام بانه عدد المواليد الاحياء لكل (١٠٠٠) من السكان ويعبر أيضا عن معدل الوفيات الخام بانه عدد الوفيات في دولة عربية ما لكل (١٠٠٠) من سكانها.

وباستعراض بيانات متغير معدلات مواليد لعام ٢٠٠٤ لدول الوطن العربي يتضح تفاوت تلك المعدلات بين اقطار الوطن العربي فقد وصل معدل المواليد الخام لجميع سكان الوطن العربي عام ٢٠٠٤ نحو (٣٠) لكل الف السكان وعلى مستوى قطري ، تراوح من (٤٢) الى (٤٧) لكل الف من السكان في كل من جزر القمر (٤٧بالالف) والصومال (٤٧) بالألف. وموريتانيا ٤٢ بالألف وجيبوتي (٤١ بالألف).

ويعزا هذا الارتفاع في معدلات المواليد في تلك الدول الى ان معدل الخصوبة الكلي للمرأة يتراوح ما بين (٦-٧) أطفال وهذا يعادل اكثر من ثلاثة اضعاف معدل الخصوبة الكلي لدى أمهات الدول المتقدمة الذي لا يزيد عن اثنين (طفلين).

ويقترن معدلات الخصوبة (المواليد) المرتفعة في كل من الصومال و موريتانيا وجيبوتي و اليمن وجزر القمر بفقر سكان هذه الدولة وعدم حصولهم على الغذاء الكافي او ذو النوعية المناسبة ويؤدي ذلك قول عميد كلية الطلب في الارجنتين (جوزيه كاسترو) وأول رئيس المنظمة الغاو : ان المرأة التي تشكو من نقص التغذية تتصف عموما بخصوبة عالية بسبب شدة افراز المبيض لديها المادة الجريبين وهناك عوامل أخرى اقتصادية و اجتماعية ودينية و بيئية متداخلة تفسر ارتفاع معدلات المواليد الخام في عدد من دول الوطن العربي[١]

١- عبد الفاتح عبد الله ، جغرافية الوطن العربي ،مصدر سابق ، ص١٣٧-١٣٨.

الا ان اثر كل عامل من العوامل السابقة على معدلات المواليد يختلف دولة عربية لأخرى ، واهم هذه العوامل ما يلي:-

١- يغلب العمل الزراعي في ريف معظم الدول العربية. فيتصف الريف بارتفاع الخصوبة حيث لا يزال ينظر الى انجاب مزيد من الأطفال على انها ستصبح في المستقبل قوة عمل فاعلة تساعد ربة الاسرة في العمل الزراعي.

٢- العامل الاجتماعي في حالة اعتبار انجاب مزيد من الأطفال وخاصة الذكور عنصر قوة وسطوة للعشيرة على الاسرة في البادية و الريف العربي.

٣- الزواج المبكر خاصة للإناث مما يعني إطالة فترة الانجاب.

٤- رغبة الأزواج في انجاب المولود الذكر ما يدفعهم الى تكرار مرات حمل الزوجات الى ان يتم انجاب المولود الذكر.

٥- العامل الديني واثره في رفع معدلات المواليد ، خصوصا ان المعتقدات الدينية لدى الأزواج و الزوجات قد تثبط توجهاتهم نحو اتباع تحديد النسل (أي انجاب المرأة عدد محدود من الأطفال خلال الحياة الزوجية – فترة الانجاب).

٦- قد يكون للعامل التعليمي اثر سلبي على الانجاب في حال خروج المرأة للعمل في المؤسسات الحكومية او الخاصة مما يدفعها لانجاب عدد محدود من الأطفال بغية التفرغ لعملها الوظيفي .

ويوجه عام ، بل ومن الناحية التاريخية كانت الخصوبة عالية في المنطقة العربية وخاصة في مصر وذلك لانحسار الامراض المسببة [١].

١-عبد الفتاح عبدالله ، جغرافية الوطن العربي، مصدر سابق.

للعقم والتحسن العام الذي طرا على صحة الام والارتقاء بخدمات الأمومة والطفولة في عدد كبير من الدول العربية خاصة التغطية اما عنصر الزيادة الطبيعية الاخر الا وهو معدل الوفيات العام الذي هو عبارة عن عدد حالات الوفاة لكل الف من السكان في منتصف السنة ويلاحظ هبوط معدلات الوفيات جميع سكان دول الوطن العربي دون استثناء وبلغ معدل الوفيات لسكان الوطن العربي (٧) بالألف عام ٢٠٠٤.

كما هبطت معدلات الوفيات الى ما دون (٥) بالألف في كل من الجزائر وليبيا والكويت وعمان وفلسطين والسعودية وقطر و البحرين والامارات فمعظم دول هذه المجموعة هي دول تغطية كدول الخليج العربي و ليبيا التي سخرت جزءا من عوائدها التغطية في مجال رفع مستوى الخدمات الصحية وهناك مجموعة من دول الوطن العربي فاق فيها معدلات الوفاه عن (١٥ بالألف) فاقص معدل ثم تسجيله في الصومال (١٨ بالألف) يليها جيبوتي (١٧ بالألف) فموريتانيا (١٥ بالألف) فجزر القمر (١٢ بالألف).

وترجع أسباب ارتفاع معدلات الوفاة في الدول العربية الفقيرة السابقة الذكر الى تفشي الامراض الوبائية المعدية وامراض سوء التغذية كما ان للأمراض المعدية بالحمل و أخطاء الولادة وخسائر الأرواح خلال الحروب و الصراعات المسلحة لها اكبر الأثر في ان تكون معدلات الوفاة في غاية الارتفاع .

ثالثا:-نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الوطن العربي:-

يتم حساب معدل الزيادة الطبيعية من خلال معرفة الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات . ويمكن تصنيف اقطار الوطن العربي الى اربع مجموعات حسب مستويات معدل الزيادة الطبيعية فيها على النحو الاتي[١] :-

١- عبد الفتاح عبدالله ،جغرافية الوطن العربي ، مصدر سابق ،ص١٥٤-١٥٥.

ا- مجموعة الدول العربية ذات الزيادة الطبيعية الفائقة الارتفاع التي يفوق معدل الزيادة عن (٣%) سنويا وتشمل تلك المجموعة كل من جزء القمر (٣.٥%) وفلسطين (٣.٥) واليمن (٣,٣٥).

ب- مجموعة الدول العربية ذات الزيادة الطبيعية المرتفعة: بحيث تتراوح معدلات الزيادة السكانية ما بين (٣,٠%٢-٢.٥%) في أربعة دول عربية وهي السودان و الصومال و العراق و السعودية.

ج- مجموعة الدول العربية ذات الزيادة الطبيعية المتوسطة (٢.٥% ٢-٢,٥%) وتشمل مصر وليبيا و جيبوتي و الأردن وعمان وسوريا .

د- مجموعة دول عربية ذات زيادة طبيعية مخفضة (اقل من ٢%) وهي الدول العربية التي شهدت انخفاضا ملحوظا في عنصري الزيادة الطبيعية للسكان (المواليد و الوفيات) وتشمل الجزائر و المغرب و تونس و الكويت ولبنان وقطر و البحرين و الامارات .

ويبلغ معدل الزيادة الطبيعية لسكان الوطن العربي (٢.٣%) لعام ٢٠٠٤ وهذا يعني ان فترة التضاعف (عبارة عن عدد السنوات التي يتضاعف بانتهائها سكان دولة ما) ستكون قصيرة بمعنى ان الوطن العربي سيتضاعف سكانه مره كل (٣٠) سنة

رابعا:- التركيب العمري للسكان في الوطن العربي:-

يقصد بمفهوم التركيب العمري بانه عبارة عن توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة ويستفاد من هكذا توزيع هو معرفة نسبة صغار السن (دون ١٥ سنه) الذين يعدون ضمن الفئة غير المنتجة من السكان ومعرفة نسبة سكان الفئة المنتجة (القوى العاملة) وأخيرا معرفة نسبة كبار السن من اجمالي السكان.

ان النمط الغالب للتركيب العمري لسكان الوطن العربي هو التركيب الفني.

وهذا يعني ان نسبة من سكان العديد من الدول العربية دون سن (١٥ سنة) تتراوح ما بين (٤٠% - ٤٨%) وتشمل هذه المجموعة كل من اليمن (٤٨%) وجزر القمر (٤٧%) والصومال (٤٥%) وجيبوتي (٤٥ %) و السودان (٤٥%) وموريتانيا (٤٣%) و العراق (٤٢%) و السعودية (٤٠%) وسوريا (٤٠%) . اما بقية دول الوطن العربي فتتراوح نسبة صغار السن فيها دون ١٥ سنة ما بين (٣٩%-٢٥%) وهذا يعني ازدياد عبء الاعالة على رب الاسرة بسبب ارتفاع نسبة المعولين الصغار المرتفعة وعلية فان قمة الهرم السكاني لأي دولة من دول الوطن العربي ضيقة وذلك لتدني نسب السكان الهرمين اومن تجاوز سن (٦٥ سنة) كما ان قاعدة الهرم عريضة وذلك لارتفاع نسبة سكان صغار السن الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) وعلى النقيض من ذلك فان الاهرامات السكانية للدول النامية ، فتتميز بقمة اعراض وقاعدة اضيق.

خامسا :-التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي:-

يعكس التوزيع الجغرافي للسكان في الوطن العربي درجة تركز السكان في المناطق الجغرافية العربية المختلفة وما يترتب على مثل هذا التركيز من ضغوط على موارد الوطن العربي الزراعية (الأرض و المياه) وثرواته الطبيعية (الموارد المعدنية) وعلى الخدمات الصحية والتعليمية و الإسكان و المواصلات و الكهرباء و الماء ولعل مقياس الكثافة السكانية (يعبر عنها بعدد الافراد في كل وحدة مساحة :كم^{٢} او ميل^{٢}) هو احد المقاييس الشائعة الاستعمال ، والذي يعطي فكرة عامة عن صورة التوزيع الجغرافي للسكان لقد بلغت الكثافة العامة لسكان الوطن العربي نحو ٢٣ نسمة في الكيلومتر الواحد . وهذه القيمة لا تعكس مستويات الكثافة السكانية الفعلية في دول الوطن العربي . فهناك اختلاف ملحوظ في مستويات كثافة السكان العامة بين دول الوطن العربي[١] .

١- عبدالفتاح عبدالله ، جغرافية الوطن العربي، مصدر سابق ، ص١٦٩.

سادسا:- المتغيرات الديموغرافية ومدى ارتباطها بالمستويات الغذائية و البيئة و التعليمية والدخل في الوطن العربي :-

١-السكان و الغذاء :-

يجتاح سائر الأقطار النامية او تلك السائرة في طريق النمو شعار (الاكتفاء الذاتي ضمان الاستقلال الوطني). هذا الشعار يجد ما يبرره في الأقطار العربية التي تؤلف الصحاري (٩٠%) من مساحتها و الأراضي القابلة للزراعة و المزروعة نحو (5%) فقط من مجمل مساحة الوطن العربي ، والباقي تشغله منشئات البناء و الطرق.

٢-السكان ومستويات الدخل :-

ولا يتجاوز الدخل القومي للدول العربية مجتمعة (٢٢ دولة) نصف دخل إيطاليا منفردة وبالرغم من ان سكان إيطاليا لا يشكلون اكثر من خمس سكان الوطن العربي ويبلغ دخل فرنسا نحو (٩٠٠) مليار دولار ، وألمانيا نحو (١٣٠٠) مليار دولار في حين لا يتجاوز دخل العربية السعودية التي يصنفها البعض بانها من اغنى دول الخليج العربي لا يتجاوز (١٠٠) مليار دولار ، فهو اقل من دخل مملكة السويد الذي يقدر بنحو (٢٠٠) مليار دولار.

٣-النمو السكاني المتسارع وازدياد الطلب على المياه وتدهور البيئة العربية :-

لقد نجم عن بناء السدود على انهار الأقطار العربية نشوء مشكلات بيئية معقدة . فبين (٤٧) نوعا من الأسماك النهرية التجارية التي كانت تستوطن مياه نهر النيل قبل بناء السد العالي ، لم يبقى منها سوى (١٧) نوع بعد عشر سنوات من انشاء السد. كما تن السد المذكور حجز الطمي الذي كان يمنح الخصب التربة بيئة الدلتا بالقرب من موقع مصبه في البحر المتوسط.

٤-السكان والماء:-

وتخلق الزيادة السكانية المتسارعة للدول المشاركة في حوض تعريف نهر النيل التنافس المتزايد على موارده المائية اكثر فاكثر مع مرور الوقت ، واصبح الماء يوفر للأقطار الواقعة في منطقة منابع نهر النيل ميزه على الدول الواقعة في نطاق مصب النهر [١].

١- عبدالفتاح عبدالله ، جغرافية الوطن العربي ، مصدر السابق ، ص١٦٩.

٢-علاقة المؤشرات السكانية بالتنمية الاقتصادية :-

ولعل من اهم الأهداف التي تسعى اليها البلاد المختلفة هو تحقيق مستوى معيشي لائق لرعاياها ،ولن يتأثر ذلك الى عن طريق زيادة الإنتاج و الارتقاء بمستواه وما ستعرض الأوضاع الاقتصادية في العالم نجد ان البلاد التي تتمتع حاليا بمستوى معيشي مرتفع مثل دول غرب اوربا ووسطها ودول أمريكا الشمالية هي التي استطاعت ان تطور وتزيد من انتاجها ، فقد حققت زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي و المعدني و الصناعي بالإضافة الى توفير الخدمات الأساسية مثل خدمات الإسكان والنقل و المواصلات و التعليم و الصحة وغيرها وكلما ارادت الدول تحقيق مزيد من الارتقاء في مستويات المعيشة وهذا هو هدف معظم دول العالم في الوقت الحاضر كلما تعين عليها تحقيق زيادة في الإنتاج ولا يتحقق ذلك الاعن طريق تطوير و استقلال و تنمية الموارد الاقتصادية سواء كانت زراعية ، معدنية ، صناعية او بشرية.

ولقد أصبحت عملية التنمية الاقتصادية من القضايا التي تشغل بال البلاد المتقدمة و المتخلفة على السواد وكذلك المنضمات الدولية و الإقليمية المتخصصة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي ويقصد بالتنمية العملية التي تهدف الى تطوير المجتمع وتخليصه من براثن التخلف اما في البلدان المتقدمة فان عملية التنمية تهدف الى رفع مستويات المعيشة الى اعلى بشكل مستمر وضمان درجة عالية من العمالة .

ولا تتحقق عملية التنمية – على الوجه الاكمل – الا اذا قامت الدولة بحصر مواردها الاقتصادية و التعرف عليها ، ذلك لأنه على قدر الموارد المحقق وجودها يمكن وضع الخطط ورسم برامج التنمية [١] .

١- دراسات في الجغرافية الاقتصادية ، د. امجد عبد المهدي ، عمان دار الاعمار ، ط١، العلمي (٢٠١١) ، ص١١٠-١١١.

ويلاحظ ان البلاد الغنية في الموارد هي التي تستطيع ان تحقق معدلا مرتفعا للنمو ، فوفرة الموارد وإمكانية استغلالها في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا ترتب علية ارتفاع ملموس في مستويات الدخول ، كذلك فان وفرة الموارد وتنويعها ورسم الخطط لاستقلالها في دوله مثل الاتحاد السوفيتي ترتب علية زيادة هائلة في الإنتاج وبالتبعية زيادة في الدخول و يتعين ان تشير الى ان معظم الدول النامية في افريقيا و أمريكا اللاتينية واسيا تحوي موارد طبيعية و بشرية و ان كانت نتيجة لتحالفها ونتيجة لماضي استغلالها لم تحقق الفائدة المنشودة منها ، ويمكن القول ان الموارد الموجودة بها تعتبر موارد كامنه سوف تغير وجة الحياة فيها وذلك عندما تحسن استغلالها.

تعريف الموارد الاقتصادية :-

تنقسم المعرفة العامة الى فرعين رئيسيين هما العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

فالعلوم الاجتماعية هي تلك المتصلة بالإنسان في علاقاته الاجتماعية مثل الاقتصاد و الاجتماع والقانون .....الخ. اما العلوم الطبيعية فتشمل العلوم التي لها علاقة بالظواهر الطبيعية مثل الفلك والكيمياء .....الخ. وتدرس المجموعة الأولى علاقة احد طرفيها الانسان مما يسبب استمرار تطويرها وتغيرها اما الثانية فتدرس ظاهرة طبيعية و تنتهي بقاعدة او قانون علمي .

وتأسيسا على ذلك تعتبر علوم الاقتصاد والاجتماع والقانون وغيرها من العلوم الاجتماعية حيث انها تدرس علاقة احد طرفيها الانسان ، على حين تعتبر العلوم الكيمياء و الطبيعة و الجيولوجيا من العلوم الطبيعية حيث انها تدرس ظواهر طبيعية وتنتهي الى مجموعة من القوانين والقواعد العلمية[1].

١- دراسات في الجغرافية والاقتصاد ، د.امجد عبد المهدي المساعدة ، عمان دار الاعمار العلمي ، ٢٠٠٩ – ٢٠١١ ، ص١٢٠-١٢١

اما دراسة الموارد الاقتصادية فأنها تستمد جزء من موضوعاتها من علم الاقتصاد و العلوم المرتبطة به أي من مجموعة العلوم الاجتماعية ، وجزء اخر من موضوعتها من علم الجغرافيا الطبيعية و العلوم المرتبطة به أي من العلوم الطبيعية ، ومهمة البحث في مجال الموارد الاقتصادية ان يجمع المعلومات المختلفة من المصدرين السابقين و يحللها ويستخدمها في احد المجالين الاثنين:-

أولا:- لوصف وشرح إقليم معين من نواحي وفرة الموارد المختلفة ومدى منافعها ، ويوجد مدخلات لهذا النوع من الدراسة او لهما يعرف بالمدخل الإقليمي حيث يقسم العالم الى مجموعة من الأقاليم المتجانسة (الإقليم الاستوائي و المداري و البحر الأبيض المتوسط ....الخ) ويعرف ثانيهما بالمدخل القطاعي (كإقليم القطن و القمح و الذرة و أقاليم الرعي واقاليم الصناعية ....الخ) ويعرف هذا الفرع من الدراسة بالجغرافية الاقتصادية الإقليمية.

ثانيا:- لوصف وشرح انتاج وتبادل ومستقبل سلعة معينه كالأرز و القمح و الحديد و النفط و غيرها ، حيث تدرس ظروف الإنتاج و التبادل وتحقيق المنافع ، ويعرف هذا الفرع من الدراسة بالموارد الاقتصادية :-

١- اين توجد الموارد؟ وباي الكميات؟ وما هو اجلها؟
٢- كيف يمكن استقلالها؟ هل طريقة الاستقلال سهلة ولا تحتاج الى معرفة خاصة وهل رؤوس الأموال وفيرة؟
٣- لماذا توجد الموارد ونستقل؟

و الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب الاستعانة بالعلوم الأخرى فمثلا اذا كنا بصدد دراسة زيت البترول فنجد ان عمليات اكتشافه من اختصاص علم الجيولوجيا ومراحل استخراجه عملية هندسية من اختصاص علم هندسة البترول و عملية تنقية و تكريره ونقله عملية صناعية و أخيرا عمليات التسويق و التوزيع و عمليات اقتصادية و إدارية ، فاين دور الموارد الاقتصادية ؟ مهمة الموارد الاقتصادية هي دراسة مشاكل الموقع ودراسة و مسائل المواصلات و مقارنة تكاليف الإنتاج و السلع المنافسة ومناطق انتاجها[١].

١- دراسات في الجغرافية الاقتصادية ، د. امجد عبد المهدي ، عمان دار الاعصار العلمي ،ط١ ، ٢٠١١ ،ص٢٤٩.

ملامح التنمية الاقتصادية للوطن العربي:-

تتفاوت الإقطار العربية من حيث تركيبها الاقتصادي و الاجتماعي وتوزيع القوى الإنتاجية و الثروات الطبيعية الى جانب مستويات التنمية الاقتصادية وحجم السوق المحلية.

و الوطن العربي كما هو معروفا يهيمن على نحو ١٣/٧ مليون كيلو مترا مربعا.

ويحتضن نحو ١٦٥ مليون نسمة (١٩٨٠) وتبلغ نسبة سكان الأقطار العربية النفطية نحو ٢٥% من اجمالية وتقدر القوى العاملة العربية بنحو ٤٩ مليون عامل عام ١٩٨٠ أي زهاء ٢٧% من اجمالي عدد سكان الوطن العربي . وهذه النسبة ضئيلة اذا ما قورنت بالدول الصناعية .

حيث تصل الى ٤٥% من اجمالي السكان هذا ومن المؤمل ان يصل حجم القوى العاملة العربية عام ٢٠٠٠ الى نحو ٦٨ مليون.

ومن هنا تتضح ابعاد الواقع الاقتصادي العربي كونه اقتصاد احادي السلعة وانه من اجمالية اسير القطاع النفطي ، ذلك القطاع الذي يقوم أصلا على مورد قابل للنصب و قابل للإحلال و الابدال كما انه في تسويقه و استهلاكه و تضيعه وحتى استخراجه رهين باقتصاديات الدول الصناعية مما يكرس تبعية الاقتصاد العربي لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة.

واذا من استبعدنا اثار التضخم خلال السنوات المشار اليها انفا يتضح ان نسبة النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العربي لم تتجاوز ٧/٤% خلال السنوات ١٩٧٩/٧٥ و ٨% خلال عامي ١٩٨٠/٧٩.

و الان اذا قسمنا الأقطار العربية الى المجموعات الاتية حسب درجة التنمية الاقتصادية :-

ا/ مجموعة الأقطار العربية النفطية :- تضم كلا من العراق و الامارات العربية المتحدة و قطر و الكويت و ليبيا و الجزائر.

ب/ مجموعة الأقطار العربية غير النفطية:- وتشمل الأردن و البحرين و سوريا وعمان و لبنان و مصر و المغرب و تونس.

ج/ مجموعة الأقطار العربية غير النفطية الأقل نموا:- وهي السودان و الصومال وموريتانيا و اليمن الشمالي و اليمن الجنوبي و جيبوتي[١] .

١- جغرافية الوطن العربي، د. محمد ازهر السماك ، الجزء الأول ، دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، ص ١١٩.

المبحث الرابع

متطلبات التنمية الاقتصادية

في الوطن العربي

المبحث الرابع

متطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي:-

- مفهوم التنمية الاقتصادية:-

مقدمة:-

بصيغة المصلح الاقتصادي فان التنمية كانت تعني تقليديا قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الأولية ساكنة قليلا او كثيرا لمدة زمنية طويلة لتوليد و مستدامة زيادة دورية او سنوية في الدخل القومي الإجمالي (GNI) بمعدلات (5%) الى (7%) او اكثر ان المقياس الاقتصادي البديل و الشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردي للأخذ بنظر الاعتبار قابلية الدولة على توسيع انتاجها بمعدل اسرع من معدل نمو السكان . وان علم اقتصاد التنمية كان قد ابتدأ فرعا من فروع علم الاقتصاد في عقد الخمسينيات من القرن العشرين الماضي ، وكانت ثمة أسباب لهذا النشوء لعلم اقتصاد التنمية منها ان دارسين و باحثين من الدول المتقدمة قد ابدوا رغبتهم في دراسة أوضاع الدول النامية وهذه الرغبة قد اثرت في انتشار هذا الموضوع وازدادت أهميته كما ان البحوث الكمية و النوعية حول اقتصادات الدول النامية كانت قد استمرت بالزيادة[١].

ويجري تعريف التنمية الاقتصادية على انها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن .

وهذا يعني ان التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)

وبما انها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل في متغيرات معينة ، وانها ينبغي ان تمتد لفترة طويلة الاجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الاجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلاً[٢] .

١- محمد صالح تركي العريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثراء للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٥ .

٢- د . فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديث الأردن ، ٢٠٠٦ . الطبعة الأولى ، ص ١٩ .

عناصر التنمية .

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها موارد طبيعية ومنها موارد بشرية وتتضمن ايضاً راس المال والتكنولوجيا ، أن الدول الأقل تطوراً تحتاج فضلاً عن هذه العناصر الى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك . ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية ان يتم التأكد من جانب الطلب في الإنتاج وجانب العرض ان يكونا كافيين .

أ- الموارد الطبيعية .

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الاصلية التي تؤلف او تكون الأرض او موارد الأرض ، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية او فوقها او تحت سطح الأرض وتشمل ايضاً كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار وتعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هو ان تلك الموارد هي أي شيء وجدة الانسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها الانسان لمنفعته وبصيغة اكثر تحديداً فأن هذه الموارد تشمل :

الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة مثل النفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى مثل احجار البناء والمياه الجوفية والترب التي تزرع فيها النباتات وهذه تتغذى عليها الحيوانات ، وكذلك التي توفر الأماكن او المواقع للمباني والطرق وسكك الحديد والهياكل الأخرى ، كما ان المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن ان يستغني عنها البشر والحيوانات والنباتات في حياتها ، وتمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيسي في الأهمية وبخاصة في مرحلة بداية النمو الاقتصادي ذلك ان البدء بعملية تكون رأس المال تتطلب بالضرورة ان يكون البلد في وضع يجب ان ينتج فيه فائضاً (Surplus) وهذا الفائض في بداية عملية النمو الاقتصادي ليس اكثر من انتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطوراً وهذا الفائض يسمح لبعض العمال ان يغادروا قطاع انتاج الغذاء ، وهذا العمل الذي اصبح متوافراً يمكن ان يستعمل لإنتاج السلع الرأسمالية [1] .

١- محمد صالح تركي القرشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثراء للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠٠٩ ، الطبعة الأولى ، ص ٢٤ ــ ٢٥ .

وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الاقتصادي فان الأرض الزراعية تساعد في البدء بعملية تكوين رأس المال (Capital Formation) الى جانب المساعدة في البدء بعملية النمو الاقتصادي فان الموارد الطبيعية اذا كانت متوافره بكميات يمكنها ان تستديم النمو في معدلات عالية . أن عملية التنمية في اللحظة التي تبدأ يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات .

ب – الموارد البشرية .

ان هذه الموارد تشمل كل أنواع الجهود البشرية او المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج ، وهذه الموارد يمكن ان تقسم الى الفئات الاتية :

عرض العمل : وهذا العرض يتألف من عدد العمال الذين من المفترض انهم قادرون على العمل في اعمال لا تتطلب المهارة ومع خزين رأسي المال البشري (التعليم والمهارات) أو ان النوعية تتجسد على نحو مختلف فيهم .

الفئة الأخرى من فئات الموارد البشرية تلك الفئة التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل . وهذه الفئة تشمل المدراء والمنظمون .

ج – راس المال المادي :

أن هذا النوع من رأس المال يتضمن او يشمل المباني او المكائن والمعدات والمخزونات ، هناك سلعاً إنتاجية تساعد في انتاج سلعاً أخرى ، وهذه السلع الإنتاجية هي سلع دائميه او سلع طويلة العمر أي تبقى فترة أطول من سنة واحدة ، وهذا النوع من راس المال ينبغي ان يميز عن راس المال البشري والذي هو ايضاً يساعد في عملية الإنتاج ولكنه متجسد في البشر .وكذلك هذا النوع من راس المال ينبغي ان يميز أيضا عن راس المال المالي الذي يتألف من ارصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع . لعل راس المال المادي.

يمكن تصنيفه الى الأنواع الاتية :

الهياكل الارتكازية (Infrastructure) وهذه هي طبيعة راس المال الثابت وهذا النوع يتضمن مشروعات المنافع العامة (Public Utilities) مثل النقل (الطرق وسكك الحديد والموانئ) والكهرباء وشبكة الاتصالات والمدارس والجامعات المستشفيات ..... الخ .

ان هذه المكونات او العناصر من راس المال المادي تسهل نشاطات الإنتاج وهناك رأس المال الثابت : يأخذ شكل مكائن ومعدات في الصناعة والزراعة تدخل في انتاج السلع والخدمات .

والصنف الثالث هو ما يدعى بـ (رأس المال الخزين) وهذا النوع يشمل كافة أنواع السلع ، منها السلع الوسيطة والسلع قيد التصنيع وكذلك السلع كاملة التصنيع .

د - التكنولوجيا .

تعرف التكنولوجيا بوصفها اية معرفة عملية منتظمة متأسسه على التجربة او على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على انتاج السلع والخدمات . ان التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل وراس المال) فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية . وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة ..... الخ .

ان التحسن التكنولوجي يمكنه ان يضيف الى معدل النمو في مجالات عدة التي تتضمن الحد الأدنى من الاضافات الى عناصر الإنتاج او المدخلات . ان مثل هذه التكنولوجيا تدعى تكنولوجيا غير متجسدة (بمعنى انها غير متجسدة بعناصر الإنتاج) وقد ساهمت على نحو كبير في الإنتاج الزراعي والصناعي . على سبيل المثال البذور المحسنة بالنتيجة لإن المحاصيل من الأرض قد ازدادت .

وثمة نظرتين للعلاقة بين التكنولوجيا والتنمية :

النظرة الأولى او الرؤية الأولى : ترى التكنولوجيا بوصفها حلاً للتنمية تقريباً الى أي مدى تصبح فيه التكنولوجيا[1] .

١- محمد صالح تركي القريشي ، مصدر سابق ، ص ٥٧ ــ ٥٨ .

تنمية ، والتنمية تصبح تكنولوجيا ان هذه الرؤية تنطبق على الاقتصادات الصناعية القديمة وايضاً على الدول التي نالت استقلالها حديثاً من السيطرة الاستعمارية وخلال العقود التي مرت كان الموضوع المهيمن للتنمية بين الدول المستقلة حديثاً هو الحداثة او التحديث (Modernization) ولكن التحديث يتضمن بعداً تكنولوجياً قوياً مساوياً مرة أخرى لتكنولوجيا مع التنمية .

النظرة او الرؤية الثانية : وهي الرؤية التي تنظر الى التكنولوجيا بوصفها مشكلة ، وكما يقول " ديفيد ديكسون " لقد حذر الانسان عبر التاريخ انه كان يولد قوى سيكون هو غير قادر على السيطرة عليها وان تلك المكائن في النهاية سوف تحتل الكوكب وتطلب الطاعة الكلية من العنصر البشري وان الانسان يضع ثقته في العلم والتكنولوجيا وان يضع ميثاقاً مثل ذلك الذي بين فاوست (Faust) والشيطان .

هـ - تكنولوجيا المعلومات والتنمية .

ان استلام وتطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في اكتساب وتعميم المعرفة . والمعرفة بدورها تولد معلومات . وهذه تعكس اعتقاداً عالمياً قوياً في مؤملها التحويلي ان تكنلوجيا عامة قد نشأت حول معلومات انفق عليها الملايين من الدولارات كل سنة .

بالنسبة الى شركات متعددة الجنسية فان تكنولوجيا المعلومات (IT) (Information Technology) بالتأكيد يكون لها أهمية أساسية ،فالعولمة تطلب مثل هذا التدفق الكبير للمعلومات والمدد ؟ المعلومات التي لا يستطيعون القيام بها بدون تكنولوجيا معلومات . ولكن يبقى السؤال : ماذا حول علاقة مباشرة اكثر بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية ؟ بمعنى اخر ما الذي يمكن ان تعرضه تكنولوجيا المعلومات للفقراء ؟ في تقرير للبنك الدولي يقول فيه البنك الدولي ان هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت كثيراً اكتساب وامتصاص المعرفة المزودة بذلك الدول النامية لتعزيز الانظمة التعليمية وتحين وضع او بناء السياسات وتنفيذها وتوسيع مدى الفرص للأعمال والفقراء [1] .

١- محمد صالح تركي القريشي ، مصدر سابق ، ص ٦١ ــ ٦٢ .

استراتيجية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي .

تتضمن استراتيجية التنمية العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك سنركز على البعض منها ، وكما يلي :

اولاً : دور القطاع الزراعي .

يؤدي القطاع الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية ، ومنها العراق ، حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار . فأن دور القطاع الزراعي في عملية التنمية يتأتى من خلال ما يمكن ان يسهم به من مهام في تحقيقها ويبرز بعض ذلك بما يأتي[١] :

١- ان الزراعة توفر التموين لعملية التمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية .

٢- توفير الايدي العاملة الزمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية ، وذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدى الى ان تنشا فيها حاجة ماسة الى الايدي العاملة .

٣- خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور ، اذن ان الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي في تكوين معظم الدخول الفردية في معظم الأقطار النامية[٢] .

١- د . علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين الشمس ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٥ ــ ١٥٠ .

٢- د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٨٥ ــ ٩٣ .

٤- توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي ، ذلك لان عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات .

٥- توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الراسمالية وغيرها والتي تتسع وتشد الحاجة اليها خلال عملية التنمية .

٦- تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية ، وذلك لان الصناعة تعتمد في كثير من نشاطاتها الإنتاجية على الزراعة حيث تقوم بمد هذه النشاطات بالمواد الأولية اللازمة لاستخدامها في انتاجها .

٧- ان الزراعة تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق امنها الغذائي في ظل الضروف الدولية المعاصرة ، التي تظهر فيها الصراعات الحادة الظاهرة منها والخفية .

٨- ان الزراعة لا تسهم في توفير الامن الغذائي فقط ، وانما يمكن ان توفر أداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها ، وذلك عندما يتوفر في بعض هذه الأقطار من انتاجها الغذائي قدر مهم يتاح للتصدير في ظل ضروف تزايد الطلب على الغذاء مقابل محدودية العرض .

٩- وبناء على كل ماسبق والمتضمن وجود دور مهم للزراعة في تحقيق التنمية لذلك فان معدل النمو الاقتصادي ككل يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي من خلال

تأثير هذا المعدل على معدل النمو الإجمالي . ومن خلال الدور الذي تقوم به الزراعة في التاثير على هذا المعدل من خلال ما تسهم به في ذلك .

ثانياً : دور القطاع الصناعي في التنمية .

تحتل الصناعة مركزا متميزا في اطار العمل في اطار تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دروارئيسيا هاما في اطار هذه العملية ، ان الدور الذي تحتلة الصناعة في اطار عملية التنمية الاقتصادية تتاثر بما يمكن ان تؤدية الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي[١] :

١- ان الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي اصبح ضرورة لاغنى عنها لتعزيز الاستقلال السيياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح .

٢- المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع او قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي .

٣- المساهمة في التشغيل ، اذ ان القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمن ان تستوعب اعداً ليست بالقليلة من الايدي العاملة وبالتالي فان تطورة يعد ظرورياً لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة .

٤- ان القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الافراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية .

٥- التاثير في ميزان المدفوعات لتقليل العجز من هذا الميزان ، او توفير قدر كبير من العملات الأجنبية ، تمكن البلد من زيادة قدرتة على استيراد احتياجاته المختلفة

٦- يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل اكبر بالقياس الى الحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي .

٧- ان القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات ذات الارتباطات الامامية والخلفية ، القوية بقطاعات الاقتصاد الأخرى .

٨- ان القطاع الصناعي يعتبر من ابرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام احدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها .

٩- ان التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين نظرا لان التصنيع يعتمد على وسائل وطرق انتاج حديثة تتضمن تطوير قدرات العاملين وهذا يؤدي الى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد .

١٠ – ان التصنيع يسهم في تحقيق درجة اكبر من الاستقرار الاقتصادي نظراً لما يتيحة من تنويع في الهيكل الإنتاجي وكذلك في الصادرات .

١١- ان تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم .

١- د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٢١٦ .

٢- د.محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

ثالثاً : دور الدولة في عملية التنمية .

لعبت وتلعب الدولة دوراً متميزاً في احداث عملية التنمية واطلاقها الآ ان هذا الدور قد اختلف في مداه وفي طبيعته ، من دولة الى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها . والظروف والأوضاع التي تعيشها ، فالدولة في الاطار الرأسمالي لعملية التنمية تلعب دوراً يختلف عن دور الدولة في الاطار الاشتراكي ، اذ تزداد درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية ، وفي القيام بالعمل من اجل تحقيق التنمية في الاطار الاشتراكي بشكل يفوق مدداه وطبيعته عن الدور الذي تقوم به في الدولة في الاطار الرأسمالي ، وان دور الدولة حتى ضمن النظام الاقتصادي الاجتماعي المعين يختلف تبعاً لدرجة تطور الاقتصاد وظروفه و أوضاعه ، فالدور الذي لعبته الدولة في إنكلترا في بدايات تطورها يختلف عن الدور الذي لعبته في فرنسا وألمانيا مثلا ، وكذلك يختلف عن الدور الذي لعبته في اليابان ، وهذا ناجم عن اختلاف درجات التطور والأوضاع والظروف التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية والتوسع فيها[١] .

وعموماً نجد ان الدول اخذت تزداد درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وفي عملية توسيعها ، بما في ذلك الدول الرأسمالية ، التي يفترض نظامها بصيغته النقية أي نظام المنافسة التامة الذي ينفي تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية وترك الافراد احراراً في القيام بهذه النشاطات بحجة ان الافراد عندما تنتفي القيود التي تحد من حرية ممارستهم للنشاطات الاقتصادية سيدفعون لتحقيق اقصى قدر من المصلحة الخاصة بدون عوائق تحد من هذا الاندفاع ، ويستفيد المجتمع في النهاية ، اذ ان نتائج مصلحة المجتمع ستكون بأكبر قدر ممكن ، لأنها مجموع هذه المصالح التي تحققت للأفراد بأقصى قدر ممكن .

١- د. محمود محمد الحمصي ، التخطيط الاقتصادي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥ . ص ١٣ وما بعدها .

إشكالية التنمية بواسطة الدولة في الوطن العربي .

تمهيد :

يسع هذا الفصل الى فحص الأداء التنموي للدولة من خلال متابعة المؤشرات الأساسية لأدائها في المجالات الاقتصادية كافة محاولين تبني نظرية شمولية لفحص المنشود وتغليب اكثر الجوانب التي تمس أداء الدولة وخاصة ان الدولة قد ادعت انها ستحقق النهضة والتقدم واللحاق بركب الحضارة الإنسانية .

الأداء التنموي للدولة في الوطن العربي :

مما لا شك فيه ان عملية تقويم الأداء التنموي للدولة في الوطن العربي وقياس اثر البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للسكان وفي التقدم والرفاهية تحتاج الى استخدام الكثير من المفاهيم لتوصيف التنمية وأهدافها من جهة ، وللوقوف على حقيقة الأداء الاقتصادي للدولة . وهنا تبرز ايضاً أهمية البعدين الاحصائي والتحليلي ، في تقديم صورة الإنجاز المتحقق وفهم دلالات الأرقام ، لذا كان علينا انتقاء ما ينبغي انتقاؤه من المؤشرات ما ينطوي على صدقيه التعبير وحيادية التقويم وان عبرت بعض عناوين الفقرات عن نتائج قد لا يقصد بها التحيز بقدر ما يقصد بها محاولة إيجاد عنوان ذي دلاله عالية في ابراز ما يدل عليه .

أ - تبديد الموارد :

لقد حققت الأقطار العربية جميعا معلات نمو عالية في معظم السنوات السابقة ، وكانت معدلات النمو هذه بصورة مباشرة او غير مباشرة نتيجة لجهود الدولة وتدخلها الدائم في الاقتصاد ومحاولتها توجيهه بالوجهة التي بدت مناسبة او مرغوبة للنخب الحاكمة فيها.

ب – قصور أداء التنمية البشرية :

التنمية البشرية عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس ، فهي تضع البشر في صميم عملية التنمية من خلال جعلهم هدفها وموضوعها وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان التنمية البشرية تدعو الى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والاجيال الحاضرة[١].

١- محمد محمود الامام ، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٩٣ ، ص ٧٥ .

وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى عيش مناسب ، يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات .

ج – الفقر وانحراف التوزيع :

ان الأقطار العربية ورثت عند استقلالها اوضاعاً طبقية واجتماعية تتميز بتركيز الثروة في يد نسبة محدودة من السكان وبانتشار الفقر والفاقة على نطاق واسع بين جماهير الشعب . لذا سعت بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي الى إعادة توزيع الثروة [١] .

د – التخلف العلمي والتقاني .

لقد شاركت شعوب المنطقة العربية وبشكل موضعي عبر التاريخ في حركة التقدم الحضاري والعلمي والتقني وتعاقبت فترات الازدهار والزيادة في بغداد ودمشق ومصر والاندلس وفي اصقاع الجزيرة العربية .

هـ - سوء الإدارة الاقتصادية .

ان تقويماً عاماً لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات العربية تظهر الى حد ما تحسنً شمل معدلات التضخم والعجز في الموازنات العامة واستقرار في أسعار الصرف [٢] .

و – تبعية متعددة الوجوه .

تعتبر التبعية احدى اهم الماهر التخلف التي يعانيها المجتمع العربي ، وهي ما تحدد موقعة في النظام العالمي ، ولن نبالغ اذا قلنا انها تربط مصيره بعلاقته بالغرب رغم محاولات التحديث والتنمية التي استمرت طوال عقدي السبعينات والثمانينات بقي المجتمع العربي متخلفا من ان تستطيع الدولة ان تقلص من سعة الفجوة الحضارية بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة التي ما تزال تهيمن وتستغل وتبتز وتسعى الى السيطرة على هذا المجتمع[٣] .

١- إبراهيم سعد الدين عبدالله ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، قضايا عامة ونظرة مستقبلية ، المستقبل العربي ، العدد ١٢٧ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ٣٢ .

٢- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ ، الجدول رقم ٤ .ص ١٥ .

٣- حسين لطيف كاظم الزبيدي ، العرب والعولمة ، (مقاربة منهجية في ظل الاقتصاد السياسي الجديد) بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لجامعة القادسية، ٢٨- ٢٩ اذار / مارس ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ، من خلال معطيات الدراسة ، نضع التوصيات التي نعتقد ان من شانها ، ان تسهم بقدر او بأخر في معالجة المشكلات السكانية التي تعاني منها منطقة الدراسة وكالاتي :

١- العمل على توزيع السكان بشكل متوازن واكثر عدالة بدلاً من تركزهم في مناطق معينة وذلك من خلال تنمية المناطق قليلة الخدمات وتطويرها مما يؤدي الى انتشار السكان وتركزهم فيها .

٢- العمل على رفع نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل من خلال تهيئة وفتح المجالات التي تستوعب هذه الشريحة من المجتمع لكي تساهم في خفض معدلات الانجاب في منطقة الدراسة .

٣- عمل برامج توعية وتثقيف في الإذاعة والتلفزيون والصحافة لنشر الوعي لدى المواطنين وضرورة تخفيض النمو السكاني بما يتلائم والموارد المتاحة في البلد .

٤- الاهتمام بالجانب الصحي المتمثل بالكادر الطبي وتوفير المستلزمات الطبية لمراكز الرعاية الصحية والمستشفيات وبشكل خاص مستشفيات الأطفال .

٥- الحد من مشكلة البطالة لإيجاد فرص عمل كافية من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والبيئية .

٦- ضرورة تشجيع القطاع الخاص المنظم على المساهمة في تنفيذ السياسات السكانية الموجهة الى جانب مشاريع العقارية الربحية ، للمساهمة من الحد للمناطق العشوائية .

٧- الاهتمام بتسجيل وتبويب ونشر الإحصاءات وخاصة تلك المتعلقة بالإحصاءات الحيوية لأهميتها في الدراسات التنموية لمنطقة الدراسة .

٨- الاهتمام بريف منطقة الدراسة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية وبنية القطاع الزراعي للحد من تيارات الهجرة الى الحضر .

المصادر والمراجع

١.حسين جهاد حمد البياتي ، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع في محافظة صلاح الدين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربة جامعة تكريت ، ٢٠١١ .

٢. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المشكلات الاجتماعية ، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠ .

٣.حسين كريم حمد الساعدي ، التحليل المكاني للهجرة القسرية الوافدة الى مدينة الكوت ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، المجلد ٥ ، العدد ٩ ، ٢٠٠٩ .

٤.د . امجد عبد المهدي دراسات في الجغرافية الاقتصادية ، عمان ، دار الاعصار العلمي ، ط١ ، ٢٠١١ .

٥.د. محمد ازهر السماك ، جغرافية الوطن العربي ، الجزء الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .

٦.د.علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين الشمس ، ١٩٧٧ .

٧.د.محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ١٩٧٠ .

٨.د.محمود محمد الحمصي ، التخطيط الاقتصادي ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٧٥ .

٩.رعد مفيد احمد الخزرجي ، الخصب السكاني وتحليله المكاني في محافظة ديالى ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .

١٠.شادي نسيم جبير، المشكلات السكانية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .
١١.صباح حسن علي بقر الشام ، التحليل المكاني لوفيات الأطفال الرضع المسجلة في محافظة المثنى للمدة من ١٩٩٦ – ٢٠١٠ ،ن سالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية بنات ، جامعة الكوفة ن ٢٠١١ .
١٢.عباس فاضل السعدي ، الانجاب في العراق ، دراسة الانتشار المكاني ، مجلة جامعة الملك سعود ، كلية الآداب ، المجلد الرابع ، الرياض ، ١٩٩٢ .
١٣.عباس فاضل السعدي ، سكان العراق دراسات في اؤسس ديموغرافية وتطبيقاتها الجغرافية ، مكتب الغفران للخدمات الطباعية ، بغداد ن ٢٠١٣ .
١٤.عبد الرزاق البطيحي ، عادل عبدالله ،ن جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ .
١٥.عبدالاله ابوعياش ، اسحق يعقوب القطب ، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ .
١٦.عبدالحسين زيني ، وعبدالحليم القيسي ، الإحصاء السكاني ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠ .
١٧.عبد الرضا مطر الهاشمي ، الاثار البيئية للنمو الحضري في مدينة الديوانية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧ .
١٨.عبدالفتاح عبدالله ، جغرافية الوطن العربي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
١٩.علي سالم حميدان الثواورة ، علم السكان وتضخم المدن ، التزايد السكاني ، ط١ ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ .
٢٠.عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
٢١.عهود جبار عبيره ، البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد ٤٠ ، ٢٠١٤ .
٢٢.فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ن ط١ ، ٢٠٠٦ .
٢٣.محمد خميس الزوكة ، الجغرافية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية للطبع والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .
٢٤.محمد صالح تركي العريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٩ .

٢٥.محمد محمود الامام ، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، المعهد العربي للتخطيط . ١٩٩٣ .
٢٦.نوال صافي علوان ، تحليل العلاقات المكانية والخصوبة السكانية في محافظة النجف الاشرف من ١٩٨٧- ٢٠٠٧ ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشوره) كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨ .
٢٧.يحيى عبد المحسن فليح ، النمو الحضاري واثره في اتجاهات التوسع العمراني في مدينة السماوة ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية – كلية الآداب ، ٢٠٠٨ .
٢٨.يونس حمادي علي ، مبادئ علم ديموغرافية (دراسة السكان) ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .
٢٩. إبراهيم سعد الدين عبدالله ، دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ن قضايا عامة ونظرة مستقبلية ، المستقبل العربي ، السنة ١٢، العدد ١٢٧ ، ، أيلول ، سبتمبر ١٩٨٨ .
٣٠.حسين لطيف كاظم الزبيدي ، العرب والعولمة ، مقاربة منهجية في ظل الاقتصاد السياسي الجديد ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لجامعة القادسية ، ٢٨-٢٩ اذار ، ٢٠٠١ .
٣١.مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، المكتبة الوطنية ، بغداد ٥٩٥ ، ١٩٨١ .

المطبوعات الحكومية .

١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ .

٢- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الهجرة الداخلية من واقع بيانات التعداد العام للسكان ١٩٨٧ ، رقم الدراسة ٢٦ ، بغداد .